الديمقراطية اليمنية أهم إنجازات الرئيس علي عبدالله صالح

❑ لقد اختارت اليمن النهج الديمقرطي القائم على التداول السلمي للسلطة نهجا سياسياً جسدته التعددية الحزبية والسياسية منذ استعاد شعبنا اليمني وحدته في العام ١٩٩٠م، حيث اقترنت الوحدة بالديمقراطية التي جاءت نتيجة كفاحهم ونضالهم الطويل الذي توج بتأسيس النظام الديمقراطي وتوسيع حجم المشاركة الشعبية في العملية السياسية والديمقراطية، وذلك من خلال الدورات الانتخابية المتتابعة والتي مثلت الضمانات الأساسية لاستمرار المشروع الوطني الديمقراطي والمضي قدماً في تحقيق أهداف التجربة السياسية اليمنية إنطلاقاً من المبادئ التي رسمتها ثورتي سبتمبر وأكتوبر، وما تضمنه إعلان قيام الجمهورية اليمنية متمثلاً بالدستور والقوانين المنظمة للعملية السياسية، وقد أفرز التلازم الوثيق بين الوحدة اليمنية والعملية السياسية علي امتداد الساحة المحلية عدداً من المحطات الديمقراطية التي مرت عبر مراحل مختلفة عكست في خلالها اتساعاً نسبياً في الهامش الديمقراطي خاصة خلال العقدين الماضيين، وفي ما يلي أبرز تلك المحطات الديمقراطية التي شهدتها العملية في بلادنا :

إعداد/صفوان الفائشي

المحطة الأولى

□ كان أول اختبار حقيقي للعملية الديمقراطية ومدى استمرارها قد تجسد في أول إنتخابات برلمانية شهدتها اليمن وذلك في ٢٧ أبريل ١٩٩٣م، حيث تمت تلك الإنتخابات عقب قيام الوحدة مباشرة ومنحت القوى السياسية فرصة للتنافس في ما بينها وسادها نوع من النزاهة والشفافية، حيث شاركت الأحزاب والتنظيمات في تلك الانتخابات والتي بلغ عددها (٢٢) حزباً وتنظيماً سياسياً، وقد بلغ عدد المرشحين الذين تقدمت بهم تلك الأحزاب (٣١٨١) مرشحاً حزبياً وحوالي (٥٠٠) مرشحاً مستقلاً وذلك للتنافس علي (٣٠١) مقعد نيابي، وقد حظي (٨) أحزاب بالفوز في تلك الانتخابات والحصول على مقاعد في البرلمان.

حصدت فيها الأحزاب الثلاثة الكبيرة ما نسبته (٨١٪) من إجمالي مقاعد البرلمانية المتنافس عليها، فقد فاز حزب المؤتمر الشعبي العام بـ(١٢٢) مقعداً، أي بنسبة تقدر (٤١٪) بينما حصل التجمع اليمني للإصلاح علي (٦٣) مقعداً، أي بنسبة (٢١٪) وفاز الحزب الإشتراكي اليمني بـ(٥٦) معقداً أي بنسبة (١٩٪)، فيما حصل المستقلون على (٦١) مقعداً أي بنسبة قدرت بـ (١٥٪).

> **بلغ عدد الأحزاب المتنافسة في انتخابات ١٩٩٣م (٢٢) حزباً وفي انتخابات ١٩٩٧م (١٢) حزباً**

المحطة الثانية

□ أما المحطة الديمقراطية الثانية التي شهدتها العملية السياسية في بلادنا فقد تمثلت بالإنتخابات البرلمانية الثانية والتي جرت في ٢٧ إبريل ١٩٩٧م، وذلك بعد ثلاث سنوات في وقوع جريمتي الحرب والانفصال، حيث شارك في تلك الإنتخابات (١٢) حزباً وتنظيما سياسياً، وقد انخفض مستوي مشاركة الأحزاب في هذه الانتخابات، وقد تجلي ذلك من خلال مقاطعة الحزب الاشتراكي لتلك الانتخابات وعزوفه عن المشاركة فيها.

وبهذا يكون التمثيل الحزبي لتلك الأحزاب قد انحصر في (٤) أحزاب فقط، وهي : أحزاب المؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للإصلاح، والوحدوي الناصري، والبعث العربي الاشتراكي، حيث حصل حزب المؤتمر الشعبي في هذه الانتخابات على (١٨٧) مقعداً برلمانياً، فيما حصل التجمع اليمني للإصلاح على (٥٤) مقعداً، وفاز الوحدوي الناصري بـ (٣) مقاعد، وحصل البعث الاشتراكي على مقعدين فقط، إلى جانب حصول المستقلين على (٥٥) معقداً، وفي فبراير ٢٠٠١م أجريت أول انتخابات للمجالس المحلية.

المحطة الثالثة

□ وتأتي المحطة الثالثة من محطات الديمقراطية والتي كانت شاهداً على التحول السياسي لتؤكد تواصل واستمرار النهج الديمقراطي، حيث شهد العام ٢٠٠٣م إجراء الانتخابات النيابية الثالثة وذلك في ٢٧ أبريل من العام ذاته، وقد أنظم الحزب الاشتراكي هذه المرة للأحزاب المشاركة في الانتخابات ولم يقاطعها كما فعل في انتخابات ١٩٩٧م، حيث حصل المؤتمر الشعبي العام في هذه الانتخابات على (٢٢٦) مقعداً برلمانياً، وفاز التجمع اليمني للإصلاح بـ (٤٦) مقعداً، فيما حصل الحزب الاشتراكي اليمني على (٧) مقاعد، وفاز كل من حزبي التنظيم الناصري والبعث الاشتراكي بمقعدين لكل واحد منهما، أما المستقلون فقد حصلوا على (١٨) مقعداً، وقد مثلت تلك الانتخابات خطوة متقدمه في نشاط الأحزاب والتنظيمات السياسية، وإن كان المؤتمر الشعبي العام قد استحوذ على أغلبية المقاعد البرلمانية في مختلف المراحل الانتخابية.

هذا وقد شهدت العملية السياسية على إثر تلك الانتخابات التوقيع في نوفمبر ٢٠٠٥م على وثيقتين وصفتا بالهامتين، الأولى تتعلق بـ «مشروع الإصلاح السياسي والوطني الشامل» والثانية بـ «التوقيع عل اللائحة الداخلية المنظمة لأعمال المشترك والأداء التنظيمي الموحد لأحزابه».

المحطة الرابعة

□ وفي هذه المحطة الديمقراطية شهد العمل السياسي تحولاً هاماً وذلك من خلال خوض كل من المؤتمر الشعبي العام وحلفائه في أحزاب التحالف الوطني من جهة وأحزاب اللقاء المشترك من جهة ثانية الانتخابات الرئاسية والمحلية التي جرت في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م، وشهدت تنافساً حقيقياً بين «السلطة والمعارضة» ودخل كلاهما «المؤتمر والمشترك» هذه الانتخابات ببرنامج انتخابي وسياسي موحد لكل منهما، وبمرشحين رئاسيين لكلا الطرفين المتنافسين، وما ميز هذه الانتخابات هو قوة المنافسة وشدة الحملة الانتخابية بين المرشحين وهما «علي عبدالله صالح» و«فيصل بن شملان» وقد فاز في هذه الانتخابات التي بلغت فيها الحمى الانتخابية مبلغها، ومثلت تجسيداً حقيقياً للديمقراطية الرئيس علي عبدالله صالح.

> **شهد العام ٢٠٠٦م تنافساً حقيقياً بين مرشحي الانتخابات الرئاسية فمثل ذلك علامة نضج العملية الديمقراطية**

انتخابات محلية

□ أما بالنسبة للانتخابات المحلية التي تزامنت مع الانتخابات الرئاسية، والتي خاضها اليمنيون بمختلف مشاربهم فكانت محطة ديمقراطية هامة استطاع اليمنيون أن يجسدوا من خلالها مدى التحول الديمقراطي الذي وصلت إليه اليمن وقدرتهم على المشاركة والارتقاء بالعملية الديمقراطية والعملية السياسية.

اهتمام عالمي

□ وقد حظيت الديمقراطية اليمنية باهتمام دول العالم، وذلك منذ أن انتهجت بلادنا تلك الديمقراطية، فقد أصبح الخيار الديمقراطي الذي انتهجته بلادنا من وجهة نظر منظمات دولية مدخلاً للإصلاح الديمقراطي الشامل، لأن عملية الإصلاح تلك قد شرعت للتعددية السياسية والحزبية، وأوجدت لجنة خاصة بإدارة الانتخابات، كما أن العملية الديمقراطية في اليمن قد منحت النساء حقوقاً دستورية غير منقوصة من وجهة نظر تلك المنظمات، لممارسة العمل السياسي والمشاركة الواسعة في مختلف الأنشطة والفعاليات المتعلقة بذلك المجال.

وعلى إثر تلك الخطوات الناجحة للديمقراطية اليمنية نالت اليمن ذلك الاهتمام والدعم الدولي الكبير في هذا المجال، واحتضنت العاصمة صنعاء ثلاث فعاليات دولية هامة تروج للديمقراطية الناشئة، هي : «المنتدى الدولي للديمقراطيات»، يونيو ١٩٩٩م، الذي انعقد بمشاركة أكثر من (١٧) دولة ديمقراطية ناشئة، و«ملتقى الخليج العربي للديمقراطية» في ٢٠٠٣م»، و«المؤتمر الدولي للديمقراطية والقانون وحقوق الإنسان»، الذي انعقد في ١٣ يناير ٢٠٠٤م، والذي موّله ورعاه الاتحاد الأوروبي وشاركت فيه أكثر من (٥٧) دولة من أنحاء العالم.

انتخابات المحافظين

□ وفي ١٧ مايو ٢٠٠٨م أجريت أول انتخابات لمحافظي المحافظات، حيث تنافس في هذه الانتخابات (٣١) مرشحاً، وبلغ قوام الهيئة الانتخابية في المحافظات والمديريات (٧٤٨١) عضواً من أعضاء المجالس المحلية.